



تصوير: ميلكر داستروم (Melker Dahlstrand)

البرلمان السويدي (الريكسداغ)

6. أن تؤثر في السويد

المحتوى

ماهي الديمقراطية؟

تطور الديمقراطية

نمو الديمقراطية في السويد

النظام الديمقراطي في السويد

قوانين السويد الأربعة الأساسية

أفكار وأحزاب سياسية

النظام الانتخابي السويدي

الديمقراطية ما بين الانتخابات وفي الحياة اليومية

ماهي الديمقراطية؟

تتحدّر كلمة ديمقراطية من اللغة اليونانية وتعني على وجه التقريب "حُكم الشعب". وقد نوقشت قضايا تتعلّق بالديمقراطية خلال آلاف السنين، ولكن ليس هناك تعريف للمفهوم يمكن أن يوافق عليه جميع البشر في هذا العالم. ويعود هذا الى أمور عديدة من بينها أن الديمقراطية شيء يتطوّر ويتغير باستمرار. إلا أن هناك أشياء يتفقّ عليها الكثيرون وترتبط بالديمقراطية، مثلاً المساواة في كرامة جميع البشر وحقوقهم، حرية تشكيل الرأي، حرية المطبوعات وحرية التعبير عن الرأي وأن الجميع متساوون أمام القانون واجراء انتخابات حرّة.

في المجتمعات الديمقراطية ذات الانتخابات العامة والحرّة يمكن للأشخاص الحائزين على حقّ التصويت أن يُصوتوا لصالح الحزب أو السياسيين الذين يرغبون بأن يمثلونهم عند اتخاذ القرارات السياسية في المستويات الوطنية والمناطقية والمحلية. الأحزاب أو السياسيون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات، أي على اكثرية الأصوات، سيكون بمقدورهم أن يقرروا أكثر من الآخرين.

أن السياسيّين المنتخبين يمثلون الأشخاص الذين انتخبوهم ولهذا السبب يُسمى النظام بالديمقراطية التمثيلية (النيابية). أن الديمقراطية التمثيلية شكل شائع من أشكال القيادة في العالم، وهذا هو النظام الموجود لدينا في السويد.

على الرغم أن الاكثرية صاحبة القرار في نظام ديمقراطي فإن للأقلية حقوق لايمكن للأكثرية أن تتجاوزها بسهولة. أحد المبادئ الأساسية في مجتمع ديمقراطي هو أن يتم ممارسة السلطة مع احترام حقوق الانسان. وهذا يعني أن من يقررون لا يُسمح لهم باضطهاد الأشخاص أو المجموعات من ذوي الآراء المخالفة. ويحقّ لجميع أفراد المجتمع أن يقولوا ما يعتقدون.

أن الانتخابات العامة هي الاداة الأكثر أهمية لدى المواطنين للتأثير على كيفية قيادة البلاد. ولكي تعمل الديمقراطية في بلد ما يُشترط أن ينخرط سگان البلد ويشتركوا في العملية الديمقراطية. تتعزّز الديمقراطية عندما يصوّت أكبر عدد ممكن في الانتخابات عامة، ولكن أيضاً من خلال انضمام الاشخاص الى جمعيات طوعية أو المشاركة في المناقشات السياسية مع الأصدقاء وزملاء العمل. أو أن يقوموا بطرق مختلفة بالاتصال بالسياسيين والتحدث عن آراءهم وأفكارهم. اذا قام عدد كبير من المواطنين في البلاد بالتصويت فمن السهل أن نكون متأكدين بأن السياسة التي يتم تنفيذها هي السياسة التي تريدها الأكثرية.

ولكن لا يكفي أن يشارك المواطنون في الانتخابات العامة كي يكون المجتمع ديمقراطياً. فما يحدث في الفترات التي تفصل بين الانتخابات مهم أيضاً لكي تعمل الديمقراطية.

تتطلب الديمقراطية محادثات تتسم بالاحترام. ويتعلق ذلك سواء بأن تستمع الى رأي الآخرين أو حين تقوم أنت نفسك بالتعبير عن آرائك. من المهم لديمقراطية ناجحة أن يشعر المواطنون بأنهم جزء من المجتمع. وأن يكون بمقدورهم التأثير في الانتخابات العامة ولكن أيضاً أن يشعروا بأنهم مشاركون في التأثير على حياتهم اليومية - في المدرسة، وفي العمل وفي منطقة السكن وفي العائلة.

أن تناقش مع الآخرين ماهو الديمقراطي وماهو غير ذلك، هو بحد ذاته مهم في مجتمع ديمقراطي. اذا خفت هذا النقاش وتوقف فيمكن أن يشير ذلك الى أن الكثيرين يرون أن الديمقراطية لم تعد مهمة، الأمر الذي قد يكون إشارة إلى أن الديمقراطية في طريقها الى الضعف والاضمحلال.

السؤال الذي يتعلق بما اذا كانت الديمقراطية جيدة أو سيئة، نوقش منذ بداية ظهور الفكرة. وهناك من يرى أن النظام الديمقراطي لايسير دائماً بنفس السرعة والكفاءة كما هي الدكتاتورية حيث يمكن لصاحب القرار أن يقوم بتمرير قرارات مختلفة بسرعة. في نظام ديمقراطي يجب أن يكون بمستطاع الجميع أن يوصلوا اصواتهم لتكون مسموعة، ويجب على المرء الوصول الى تسويات و التصويت للوصول الى قرار. ولهذا السبب فإن في بعض الظروف القسوى مقرر، حتى في الدول الديمقراطية، أن تراجع الديمقراطية لصالح الفعالية والسرعة. ويمكن في حالة أزمة أن يكون بكل بساطة ضرورياً لمن يقودوا أن يتخذوا قراراً سريعاً لضمان عدم تفاقم الوضع.

هناك عدد كبير من الأمثلة على أنظمة حكم لا ديمقراطية قامت باضطهاد وارهاب الناس. في الانظمة الديكتاتورية يمكن للاشخاص أن يودعوا في السجون أو معسكرات الاعتقال بسبب آراءهم أو لأنهم ينتمون الى مجموعة أو شعب معين. ويظهر التاريخ أن النموذج الديمقراطي للحكم يستطيع بأفضل شكل حماية حرية الأفراد وحقوقهم الانسانية. وأن الديمقراطية والسلام يسودان حين يكون للناس في مختلف البلدان علاقات مع بعضهم وان يتاجروا مع بعضهم البعض.

تطور الديمقراطية

تأتي كلمة ديمقراطية من كلمتين يونانيتين هما *Demos* التي تعني شعب و *kratein* التي تعني حُكم. تأسس أول نظام ديمقراطي في اليونان القديمة قبل 500 عاماً من تقويمنا المعروف. عندما تحوّلت المدينة اليونانية أثينا من الدكتاتورية الى شكل معيّن من أشكال الديمقراطية. ولكن كان مايزال الرجال الأحرار فقط هم الذين بإمكانهم المشاركة في اتخاذ القرار. أما النساء، والعبيد والأجانب فلم يكن لهم أي تأثير على القرارات. ولهذا السبب لايمكن أن نُطلق على ديمقراطية أثينا حينها بأنها نظام ديمقراطي.

وكان تاريخ أوروبا بعد العصور الغابرة وصولاً الى يومنا هذا بعيداً كل البعد عن أن يكون ديمقراطياً بالطريقة التي نشاهدها في السويد اليوم. لقد نمت الديمقراطية بطرق مختلفة من خلال المقاومة التي أبدتها بعض الأشخاص لأن السلطة لم تكن موزعة بالتساوي. بعد العصور الغابرة كان مثلاً للكنيسة الكثير من السلطة على المجتمع لعدّة مئات من السنين. ملوك وقيصرة استبداديون قالوا أنهم حصلوا على السلطة من الربّ وليس من الشعب. ولكن في القرن السادس عشر بدأت سلطة الكنيسة تضعف، في المقام الأول كان ذلك لأن عدداً كبيراً من الناس أرادوا احداث تغيير في الكنيسة. كانوا يرون أن الكنيسة الكاثوليكية لم تعد تتبع العقيدة المسيحية بل أن نشاطها كان يتعلّق أكثر بالسلطة والمال. ويُسَمّى هذا التغيير بالاصلاح (reformationen). وقد أدى الاصلاح الى تشظّي واضعاف الكنيسة المسيحية. تركت السويد الكنيسة الكاثوليكية في القرن السادس عشر وأصبحت بدلاً من ذلك بروتستانتية.

منذ منتصف القرن الثامن عشر ظهرت في أوروبا حركة تُسمّى عادة عصر التنوير. ألهمَ الناس بالتقدم الحاصل في حقل العلوم الطبيعية وأستمرّوا بتوجيه النقد للكنيسة والآخرين الذين كانوا يقولون أن قيادة البلاد أعطيت من الربّ. أحد الفلاسفة الذين كان لهم في ذلك الوقت أهمية كبرى لادراك كيفية قيادة بلد ما سياسياً كان الفرنسي تشارلز لويس دي مونتسكيو. وفكّر بأنه لو تمّ فصل ممارسة السلطة الى عدّة أجزاء فسيؤدي هذا الى توازن جيد. وكانت تلك الاجزاء الثلاثة هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

حدث مهم لتطور الديمقراطية في أوروبا كانت الثورة الفرنسية 1789. خلال الثورة الفرنسية تمرّد الشعب الفرنسي على الملك. وبعد الثورة أصدرت فرنسا قانوناً كان مستلهماً من أفكار عصر التنوير بأن الشعب هو مصدر السلطة وأن جميع البشر متساوون في قيمتهم الانسانية. ولكن كان المواطنون الرجال فقط هم من سُمح لهم بالتصويت بخصوص من سيتخذ القرارات.

في القرن التاسع عشر تطوّرت الاشتراكية، وكان كارل ماركس هو الشخص الأكثر أهمية في تلك الأفكار. وطبقاً للاشتراكية فإن المساواة والعدالة ستسود بين جميع البشر. أنتشرت الأفكار بشكل واسع، وتأسست في أنحاء أوروبا منظمات نقابية وجمعيات وأحزاب اشتراكية. في نهاية القرن التاسع عشر ارتفعت الاصوات بأن تشمل المساواة والعدالة النساء أيضاً.

تظاهرات في يوتيبوري
من أجل حق التصويت
للنساء 1918.



تصوير: آنا باكولوند، © نورديسكا موسييت (Anna Backlund, ©Nordiska museet)

نمو الديمقراطية في السويد

لقد أثرت العديد من الحوادث في انبثاق الديمقراطية وشكل المجتمع هذا اليوم. عدد من الحوادث خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مهمة بشكل خاص. ووضعت الأساس للسويد الحديثة والديمقراطية.

شكل الحكومة 1809

كان لدى السويد قوانين مكتوبة منذ القرن الرابع عشر. أن القانون الأساسي والذي هو نقطة انطلاق الديمقراطية السويدية يُدعى شكل الحكومة. كان لشكل الحكومة من 1809 أهمية كبرى لتطور الديمقراطية. وقد قرّر أن الملك لم يعد لوحده يمتلك السلطة بل تم تقسيمها الى أربعة أجزاء.

- السلطة الحاكمة (التنفيذية) كانت مسؤولية الملك.
- السلطة على الضرائب المدفوعة كانت مسؤولية البرلمان (Riksdag).
- سلطة تشريع القوانين كانت مُقسمة بين الملك والبرلمان (Riksdag).
- سلطة اصدار الأحكام القضائية كانت من مسؤولية المحاكم.

على الرغم من أن السلطة كانت مُقسمة طبقاً للقانون الجديد إلا أنه لم يكن هناك بعد ديمقراطية متطورة في السويد. ولكن القوانين الجديدة فتحت الأبواب لتطور ديمقراطي مستمر.

حرية الطباعة، والتعبير عن الرأي وحرية الأديان

كما عزز شكل الحكومة من 1809 أيضاً عدداً من الحريات والحقوق المدنية الأساسية. من بينها أن السويد أصدرت منذ 1766 قانوناً لحرية المطبوعات وحرية التعبير عن الرأي، والذي نصّ على أن من حق الجميع ابداء أفكارهم، وآراءهم ومشاعرهم قولاً وكتابةً. وقد حدد شكل الحكومة 1809 أيضاً أن لجميع المواطنين الحق في اختيار الديانة التي يريدون الانتماء إليها.

المدرسة الشعبية العامة

في 1842 إفتتحت المدارس الشعبية العامة في السويد. الأمر الذي كان يعني أن على جميع الأطفال الذهاب الى المدرسة. تعلّم الكثير من الناس القراءة والكتابة. وكان هذا شرطاً أساسياً لتطور الديمقراطية في السويد.

الحركات الشعبية وحرية الجمعيات

ظهرت الحركات الشعبية مثل حركة الامتناع عن تناول المسكرات، الكنائس الحرّة، والحركة ال، والحركة العمالية والأحزاب السياسية، في السويد في نهاية القرن التاسع عشر. وكان هذا أمر مهم للديمقراطية. من خلال تنظيم أنفسهم في مجموعات إستطاع الناس بشكل أسهل إبراز ما أرادوا تغييره في المجتمع. لقد علمت الحركات الشعبية الناس كيف ينظمون أنفسهم، كيف تجري الاجتماعات وما يلزم لفرض التغيير في الواقع. وعملت منظمات مختلفة في مجالات مختلفة. قدّمت الحركة العمالية على سبيل المثال مطالباً بخصوص ظروف عمل أفضل وحق التصويت بغض النظر عن الجنس أو مستوى الدخل.

في 1909 حصل الأغلبية من الرجال على حق التصويت. في 1919 تمّ اتخاذ قرار بمنح النساء حقّ التصويت بما في ذلك في الانتخابات البلدية. منذ 1921 حصل جميع البالغين، من النساء والرجال، على حق التصويت في الانتخابات العامة في السويد.

النظام الديمقراطي في السويد

السويد ديمقراطية تمثيلية (نيابية) وتُحكَم انطلاقاً من هيكلية ديمقراطية في مستويات مختلفة في المجتمع. والسويد أيضاً نظام ملكي. هذا يعني أن لدينا ملك أو ملكة كرئيس للدولة في البلاد. بيد أنه ليس لرئيس الدولة أي سلطة سياسية بل أنه يزاول مهام تشريفية فقط. إذ أن السياسيين المنتخبين ديمقراطياً هم الذين يقودون البلاد.

شكل الحكومة هو القانون الأساسي الذي يقرُّ كيف تُحكَم السويد، ويستهلُّ بجملة "كل السلطة الرسمية في السويد تصدر من الشعب." وهذا يعني أن جميع القرارات التي يتمُّ اتخاذها في مستويات مختلفة من المجتمع يجب أن تستند على آراء ومصالح سكاَن السويد.

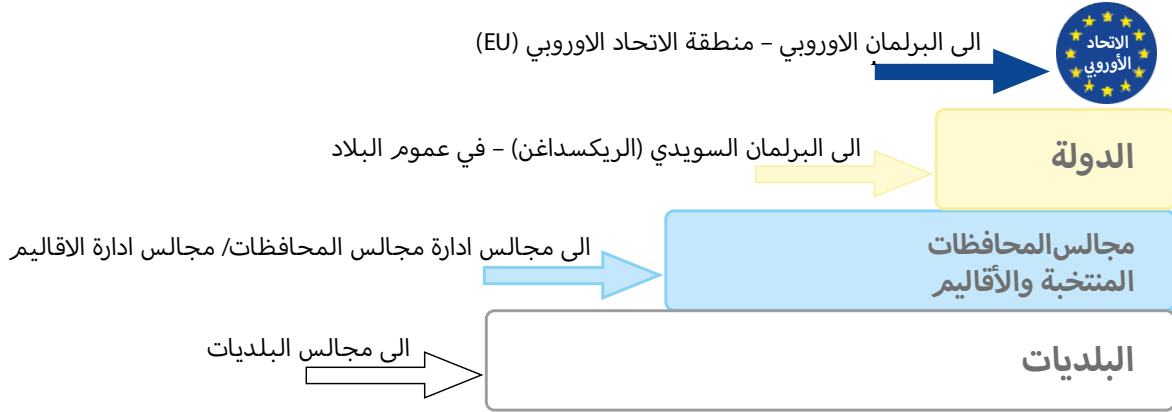
صورة مقر البرلمان
(الريكسداغ) الأيسر
تنعكس على سطح مياه
سترومَّن مع منظر من
اليسار.



تصوير: ميلكر دالستروم (Melker Dahlstrand)

تُتخذ القرارات في السويد في ثلاثة مستويات سياسية. والمستويات الموجودة هي البلديات، مجالس المحافظات/الأقاليم والدولة. وبما أن السويد ضمن الاتحاد الأوروبي، (EU)، فهناك أيضاً مستوى صنع قرار أعلى من الدولة. يتكوّن الاتحاد الأوروبي (EU) من 28 دولة. يوجد في جميع المستويات سياسيون صوّت لهم المواطنون في الانتخابات العامة. ويُسمّى هؤلاء السياسيين أيضاً أعضاءً. يجلس السياسيون في هيئات صنع القرار التي أُنتخبوا فيها: مجلس البلدية، مجلس المحافظة/الأقليم، البرلمان السويدي (ريكسداغن) و البرلمان الأوروبي.

في نظام ديمقراطي من المهم وجود آليات رقابة مُدمجة لمنع الفساد وسوء استغلال السلطة. وأحدى الطرق قد تكون تقاسم السلطة بين لاعبين مختلفين، يمكنهم بمختلف الطرق أن يراقبوا بعضهم بعضاً. يوجد في النظام الديمقراطي في السويد أمثلة عديدة على هذا. أحد الأمثلة هو أن البلديات و مجالس المحافظات لديها حُكم ذاتي وتلك هيّ طريقة للحيلولة دون أن يتمّ التحكّم بالسويد بشكل مركزي أكثر من اللازم وأن تكون الدولة وحدها هي صاحبة القرار. مثال آخر هو أن سلطة الدولة مقسّمة بين البرلمان (الريكسداغ) الذي يُشرّع القوانين، والحكومة التي تعمل على إنفاذ القوانين والمحاكم التي تحكم على اساس تلك القوانين. كما أن للبرلمان (الريكسداغ) مهمة مراجعة عمل الحكومة والرقابة عليها. وإذا أخفقت الحكومة في اداء عملها يمكن للبرلمان (الريكسداغ) إجبارها على الاستقالة. تمنح القوانين الأساسية وسائل الاعلام والمواطنين امكانية النظر في كيفية قيادة السويد. ويساهم كل هذا في أن لا تُعاني السويد كثيراً من الفساد وسوء استغلال السلطة كما هو الحال في بلدان كثيرة أخرى.



الدولة

تتكوّن الدولة من البرلمان (الريكسداغ)، والحكومة ونحو 350 مصلحة، وشركة، ولجنة (هيئة) وسلطة رسمية (السلطات التابعة للدولة). يتخذ البرلمان السويدي (الريكسداغ) قرارات عن ما سيتم عمله في المجتمع،

وتقوم الحكومة بإنفاذ تلك القرارات فيما بعد ووضعها موضع التطبيق بمساعدة مكتب رئاسة الوزراء و السلطات التابعة للدولة.

برلمان السويد (الريكسداغ)

الريكسداغ (riksdag) السويدي هو برلمان السويد الذي يُشرع القوانين. وهو أعلى تجمع لصنع القرار في البلاد. يتكون البرلمان السويدي (الريكسداغ) من ممثلين سياسيين انتخبهم مواطنو السويد على المستوى الوطني. والسلطة السياسية مرتبطة بشكل وثيق بالأحزاب السياسية، لأن أعضاء البرلمان السويدي (الريكسداغ) يتم انتخابهم كممثلين لأحزاب سياسية. يتكوّن مجلس البرلمان السويدي (الريكسداغ) من 349 عضواً يتم انتخابهم كل أربع سنوات. أن أهم مهام البرلمان (الريكسداغ) هي:

- تشريع قوانين جديدة وإلغاء القديمة.
- الموافقة على موازنة الدولة، أي تقرير مدخولات الدولة السنوية (الضرائب والرسوم) والنفقات.
- الرقابة على إداء الحكومة والسلطات.
- تعيين رئيس للوزراء يقوم بدوره بتشكيل حكومة.

الحكومة السويدية

الحكومة لديها السلطة التنفيذية. وهذا يتضمن مسؤولية الإداء اليومي في قيادة البلاد. الأمر الذي يتضمّن بدوره مثلاً تقديم اقتراح بخصوص ميزانية الدولة و تقديم مبادئ توجيهية بخصوص كيفية استخدام أموال الدولة، وقيادة سلطة الدفاع وهي مسؤولة سوية مع البرلمان (الريكسداغ) عن السياسة الخارجية. ولمساعدة الحكومة في عملها هناك رئاسة مجلس الوزراء حيث يعمل العديد من الموظفين.

أن الحزب السياسي الأكبر أو مجموعة أحزاب متعاونة هي التي تقوم بالطبع بتشكيل الحكومة. أما من يتم تعيينه من قبل البرلمان (الريكسداغ) كرئيس وزراء فيختار الوزراء الذين سيكونون مسؤولين في مختلف المجالات السياسية. كل وزير في الحكومة يعمل في وزارة. الوزارة هي عدد من الأقسام التي تمارس مسؤولياتها في مجالات مختلفة. فوزارة التعليم تعمل مثلاً في أمور ذات صلة بالمدارس والتأهيل الدراسي ووزارة الثقافة تعمل في أمور من ضمنها أمور ثقافية.

السلطات التابعة للدولة

تتكون السلطات التابعة للدولة من الحكومة، المحاكم والسلطات الادارية. مثال على السلطات التابعة للدولة هو مكتب العمل (Arbetsförmedlingen)، صندوق التأمينات العامة (FK) ومصلحة المرور (Trafikverket). لايسمح للحكومة التحكّم بكيفية استخدام سلطة ما

لقانون أو أن تقرّر في قضية تمسّ عمل الحكومة. السُّلطات مستقلة ولكن يجب أن تعمل طبقاً للقوانين والمبادئ التوجيهية التي تقرّها الحكومة. في العديد من البلدان الأخرى من الشائع أن يقوم سياسي في منصب وزير لديه سُلطة أن يتدخل بشكل مباشر من خلال قرار في عمل السُّلطات الجاري. أما في السويد فليس هناك امكانيات مثل هذه. إذ أن هناك قوانين تُعيق ما يُسمى حُكم الوزير.

للمزيد من المعلومات حول كيفية حُكم السويد تجدها على الموقع الإلكتروني للحكومة: www.regeringen.se

السلطة القضائية

تدخل في السلطة القضائية بطبيعة الحال السُّلطات المسؤولة عن سيادة القانون والأمن القانوني. أن المحاكم هي الأساس في السلطة القضائية. كما ينضوي تحت السلطة القضائية أيضاً السلطات التي تعمل لمنع وقوع الجرائم والسلطات التحقيقية، مثل الشرطة وسُلطة ضحايا الجرائم.

تتكوّن محاكم السويد من 80 سلطة وهيئة مختلفة. يوجد في السويد ثلاثة أنواع من المحاكم: المحاكم العامّة، المحاكم الادارية والمحاكم الخاصة. يمكن للمحاكم التصديق على العقوبات وحلّ الخلافات. تتكوّن المحاكم العامة من المحاكم الابتدائية، محاكم الاستئناف، والمحكمة العليا. تنظر المحاكم العامة من بين أمور أخرى في قضايا جنائية، قضايا متعلقة بالأسرة وقضايا بين شركات أو أفراد. تتكوّن المحاكم الادارية من القضاء الاداري، محاكم الاستئناف الادارية و المحكمة الادارية العليا. تحكم المحاكم الادارية في الخلافات

محاكم عامة



محاكم ادارية





صورة: باتريك سفيدبري (www.domstol.se)

القائمة، على الأكثر بين الأفراد والسلطات. وقد تتعلق بقضايا ضريبية، أو قضايا الأجانب والجنسية السويدية (محاكم الهجرة)، خلافات مع صندوق التأمينات (FK) أو البلدية.

تقرّر المحاكم الخاصة عند وجود خلافات في مجالات خاصة، مثلاً حق العمل أو أمور المستهلكين.

يوجد المزيد من المعلومات عن المجالات المسؤولة عنها المحاكم المختلفة في موقع محاكم السويد: www.domstol.se.

أن يتم النظر في القضية أمام محكمة حيادية ومستقلة هو أحد الحقوق الأساسية لكافة من يسكن في السويد. وطبقاً للقانون الأساسي السويدي فإن القوانين هي التي تقود عمل المحاكم، خلاف ذلك فإن المحاكم مستقلة. ولا يجوز لأعضاء البرلمان أو الوزراء التأثير على قرارات المحاكم.

سيادة القانون يعني أن الجميع يجب أن يكونوا سواسية أمام القانون. ويجب النظر الى شخص على انه برئ حتى تصدر محكمة قراراً بآدائه. أن سيادة القانون جزء مهم من الديمقراطية ويتعلق بالعلاقات القانونية بين الافراد والدولة. والغرض هو أن يكون الجميع محميين من اعتداء من المواطنين اآرين، أو المسؤولين في السلطات المختلفة أو من المجتمع وأن يُضمن للجميع حقوقهم وحرّياتهم. يجب أن تكون القوانين واضحة: وأن يكون جلياً ماهو الشئ القانوني وماهو الشئ غير القانوني. الشخص الذي يرتكب جريمة يجب أن يكون قادراً على فهم العواقب المترتبة عليه أو عليها.

ومن يرى أن سلطة ما، مثل صندوق التأمينات (FK) أو بلدية ما، إتخذت قراراً خاطئاً يمكنه الطعن بهذا القرار. يجب أن تقوم السلطة التي اتخذت القرار بذكر كيفية تقديم طعن. هذه المعلومات تكون عادة في آخر النصّ عند التبليغ عن القرار.

بلديات

كل الذين يعيشون في السويد يعيشون في بلديات. يوجد في السويد 290 بلدية، جميعها لديها قياداتها الخاصة بها. والبلديات لها حكم ذاتي بطرق مختلفة. فالبلدية تُقاد من مجلس بلدية منتخب من الشعب، ومجالس ادارة وهيئات يُعيّنها مجلس البلدية. ينص قانون البلديات على المسؤوليات التي تقع على عاتق مجالس المحافظات/ الأقاليم والبلديات والالتزامات التي يجب أن تقوم بها. البلديات الثلاثة الأكبر هي ستوكهولم، يوتيبوري ومالمو. وهناك العديد من البلديات التي يسكنها أكثر من 100000 مواطن. ويمكن للبلديات أن تُسمى أيضاً بالمدن.

البلديات مسؤولة من ضمن أشياء أخرى عن وجود مدارس، ومدارس تمهيدية و مكتبات عامة، وخدمة منزلية للمسنين ودعم المعيشة للمحتاجين. ويجب أن تقوم بإنشاء خدمات اطفاء الحرائق والتنظيف، وعليهم تخطيط شق الشوارع والطرق، والمسكن، والماء والكهرباء. ويجب أن يكون لدى البلديات المال كي تستطيع تنفيذ وادارة كافة هذه النشاطات. تحصل البلدية على دخل بواسطة الضرائب البلدية، الرسوم والمعونات المقدمة من الدولة. المواطنون أصحاب الدخل يدفعون ضريبة في البلدية التي هم مسجلين في قيد نفوسها. ويعتمد مقدار الضريبة التي يدفعها مواطن على البلدية التي يسكن فيها ومقدار دخل ذلك المواطن.

مجلس محافظة، إقليم ومحافظة

في السويد توجد 21 محافظة وفي كلّ محافظة عدد من البلديات. وكلّ محافظة لها مجلس ادارة محافظة خاصّ. تقوم الحكومة بتعيين المحافظين (landshövdingar) الذين يقودون مجالس ادارة المحافظات. أنّ مجالس المحافظات هي ممثل الحكومة في المحافظات. الهدف الأكثر أهمية هو تحقيق الاهداف التي قررها البرلمان (الريكسداغ) والحكومة، وفي نفس الوقت أخذ امكانات المحافظة بنظر الاعتبار.

توجد في السويد أيضاً مجالس محافظات (بعض مجالس المحافظات تُسمى أقاليم). أنّ مجلس المحافظة هو تنظيم سياسي يغطي نفس المساحة الجغرافية كما المحافظة. ومن حقّ مجالس المحافظات المطالبة بالضرائب وتحمل على عاتقها مسؤولية بعض المهام المجتمعية، بالدرجة الأولى الرعاية الصحية والعناية الطبية. كما تأخذ على عاتقها رعاية الأمور الثقافية، وحركة المرور المحلية والتخطيط الإقليمي. في الوقت الراهن يوجد 20 مجلس محافظة وإقليم في السويد. تُدار الأقاليم ومجالس المحافظات من مجلس منتخب شعبياً، مجلس اقليمي وعلى التوالي مجلس محافظة محلي. ويمكن القول مثلاً أنّ إقليم فيسترا يوتلاندا رسمياً هو مجلس محافظة فيسترا يوتلاندا.



تصوير: www.europaparlamentet.se

الاتحاد الأوروبي (EU)

الاتحاد الأوروبي هو شراكة اقتصادية وسياسية بين عدد من الدول الأوروبية. تأسس الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية كتعاون اقتصادي وسياسي بين بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا وما كان يُسمى سابقاً ألمانيا الغربية. كان الغرض هو التعاون اقتصادياً وسياسياً لتجنب اندلاع المزيد من الحروب العالمية، وحفظ السلام وزيادة حركة التجارة ضمن أوروبا. أحد الأفكار الأساسية كانت أن البلدان التي تتاجر مع بعضها البعض تصبح مرتبطة اقتصادياً وبهذا الشكل تتجنب النزاعات. ويمكن القول أن كل دولة عضو اختارت تحويل جزء من سلطتها الخاصة إلى الاتحاد الأوروبي لكي يصبح لها سوية نفوذاً أكبر في العالم.

أصبحت السويد عضواً في الاتحاد الأوروبي (EU) في 1995. يبلغ عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 28 دولة تتعاون بخصوص أشياء من بينها حرية حركة البضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال والناس، وحماية البيئة وقضايا الأمن والدفاع. وقد تبنت العديد من الدول الأعضاء العملة المشتركة يورو (euro)، ولكن ليس في السويد.

في الاتحاد الأوروبي توجد ثلاث مؤسسات مهمة تشرع القوانين بشكل مشترك: المفوضية الأوروبية (Europeiska kommissionen)، البرلمان الأوروبي (Europaparlamentet) ومجلس الوزراء (Ministerrådet) والذي يسمّى أيضاً مجلس الاتحاد الأوروبي (Europeiska unionens råd). وتقع الثلاثة في بروكسل عاصمة بلجيكا، وفي المدينة الفرنسية سالزبورغ وفي دولة لوكسمبورغ. تتعاون الدول الـ 28 بثلاثة طرق مختلفة:

• مستوى فوق السلطة الوطنية

قرارات على كافة الدول الأعضاء الالتزام بها. وهنا تُحتسب القوانين التي يُصدرها الاتحاد الأوروبي. إذ أن التشريع القانوني للاتحاد الأوروبي يتخطى

القوانين الخاصة للدول الأعضاء. بعض القوانين التي يتمّ تشريعها تُسهّل إنجاز الأعمال التجارية، والسفر والعمل ضمن الاتحاد الأوروبي (EU). كما توجد محكمة أوروبية خاصة بالتشريع القانوني للاتحاد الأوروبي. وتُدعى محكمة الاتحاد الأوروبي (EU-domstolen) وتقع في لوكسمبورغ.

• مستوى ما بين الدول

تعاون طوعي بين الدول الأعضاء الـ 28، دون تشريع قانوني. عندما يتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً مثلاً بخصوص السياسة الخارجية والاجراءات العسكرية يتمّ ذلك في مستوى ما بين الدول.

• المستوى الوطني

كل دولة لها بنفسها حق اتخاذ القرارات الخاصة بها. ولكي يتمّ إنفاذ جميع القوانين والقواعد التي تقررها الدول يجب أن توافق ما تنصّ عليه القوانين والقواعد النافذة على مستوى فوق السلطات الوطنية.

السلطة مقسّمة على العديدين

حتى لو كانت السلطة السياسية الرسمية مُقسّمة في مستويات مختلفة: البلدية مجلس المحافظة والأقليم، الدولة والاتحاد الأوروبي، فهناك العديد من مراكز القوى في المجتمع ذات أهمية للنظام الديمقراطي. فكلّ من وسائل الاعلام والسوق والمجتمع المدني لاعيين مهمين وفي نفس الوقت ميادين في مجتمع ديمقراطي.

وسائل الاعلام (الصحف/الجرائد، الراديو، التلفزيون والانترنت) غير مرتبطة بالعلاقة مع سلطة الدولة. وهذا يعني أنهم قادرين على نشر المعلومات بحريّة عن السياسيين والأشخاص من ذوي السلطة في المجتمع ومراقبتهم. كما أن لوسائل الاعلام مهمة كبيرة فيما يتعلّق بخلق حوار حول القضايا الاجتماعية الراهنة.

الراديو السويدي (SR) والتلفزيون السويدي (SVT)، مملوكين لمؤسسات منفصلة عن الدولة. ويموّل نشاطهما بواسطة دفع العوائل رسم التلفزيون والراديو، أو ما يُسمّى رخصة التلفزيون (tv-licens). وهكذا فإن القنوات غير ممولة بواسطة الدعاية والإشهار أو معونات من الدولة ولهذا السبب تُسمّى خدمة عامة (public service). أن المهمات المنوطة بهم هي العمل بحيادية وعلى أساس ديمقراطي. كما توجد أيضاً في السويد العديد من قنوات التلفزيون والراديو المموّلة بواسطة الدعاية والإشهار والتي تقوم بالنظر والتحقّق من ذوي السلطة، مثلاً TV4.

يتكوّن السوق من شركات مملوكة لرأس المال ومستهلكين يؤثرون معاً في اقتصاد البلد وسوق العمل. ويؤثر التطوّر الاقتصادي الحاصل في المجال التجاري والصناعي على مداخيل الدولة من الضرائب.

المجتمع المدني هو تسمية تُطلق على جزء من المجتمع حيث يساعد الناس بعضهم البعض دون أي تدخل من الدولة. والقوة الدافعة الرئيسية للمجتمع المدني هي ليست النقود، كما هو الحال مثلاً مع الشركات. يُسمّى المجتمع المدني أحياناً القطاع الخيري (غير الربحي)، القطاع التطوعي أو القطاع المدني. أمثلة على قوى في المجتمع المدني هي المنظمات الخيرية، الجمعيات الرياضية والأحزاب السياسية التي لا تموّل بشكل مباشر من الدولة أو موجودة لكسب النقود.

الحركات الشعبية في السويد مثل الحركة العمالية، حركة البيئة أو حركة الامتناع عن تناول المسكرات هي أمثلة على كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون عامل قوة في المجتمع، حيث لا الدولة ولا السوق هي القوى الدافعة. أنّ المجتمع المدني جزء مهم من المجتمع الديمقراطي حيث توجد طرق عديدة يمكنك كمواطن المشاركة من خلالها والتأثير على المجتمع.

في الحقوق الديمقراطية التي من ضمن ما تحتوي حرية الطباعة والتعبير عن الرأي وحرية تأسيس الجمعيات، توجد مناشدة مباشرة للمواطنين للإشتراك في الحياة السياسية. يمكن للناس أن يكونوا مشاركين في السياسة بطرق مختلفة، مثلاً بواسطة مزاوله النشاط في حزب سياسي، أو منظمة أو جمعية لتقديم قضايا مختلفة. يمكن للناس الاتصال بوسائل اعلام مختلفة وإخبارهم بالأشياء التي يرونها مهمة. من حقك أن تكون مجهول الهوية اذا اتصلت بصحافي. كما يمكن للناس أيضاً الاتصال بالأحزاب السياسية في البلدية التي يقيم فيها المرء ويقدموا مقترحات أو آراء بالقرارات المتخذة.

قوانين السويد الأربعة الأساسية

لكي يعمل أي نظام ديمقراطي لا بدّ من وجود قوانين وقواعد. القوانين الأساسية هي القوانين الأكثر أهمية في السويد. القوانين الأساسية هي أساس للقوانين الأخرى وتخلق إطاراً هيكلياً لكيفية حكم السويد. أنها تحمي الديمقراطية وتسمو على جميع القوانين الأخرى. ويُقصد بذلك أن محتوى بقية القوانين الصادرة في البلاد يجب أن لا تتعارض مع ما تنصّ عليه القوانين الأساسية.

ولضمان هذا الإطار الهيكلي بحيث لا يتمكن أحد من القيام "بانقلاب" بعد الانتخابات، لا يمكن تغيير هذه القوانين كيفما كان. لتغيير أحد القوانين الأساسية يتطلب الأمر عادةً أن يتخذ البرلمان (الريكسداغ) نفس القرار مرتين. ويجب أيضاً أن تُجرى انتخابات عامة بين هذين القرارين. هذه القاعدة موجودة أيضاً لضمان أن لاتتخذ الدولة قرارات سريعة. أن وقت التفكير

الاضافي يمنح الجميع امكانات لدراسة تغيير القانون بشكل متأن ودقيق. القوانين الأساسية تحمي الديمقراطية. هناك اربعة قوانين أساسية في السويد:

- **شكل الحكومة (RF)** والذي يتعلّق بكيف يجب أن تُحكّم السويد. أن شكل الحكومة في وقتنا الحالي يعود الى 1974. توجد هنا قواعد تخصّ كيف يجب أن تعمل الحكومة وكيف يجب أن تجري الانتخابات البرلمانية (الريكسداغ). يتضمّن شكل الحكومة أيضاً قوانين عن الحريات والحقوق الأساسية. مثلاً جاء في شكل الحكومة بخصوص حق الجميع في حرية الجمعيات والحرية الدينية.
- **نظام التعاقب على العرش (SO)** الذي يتعلّق بمن يجوز له أن يكون الملك أو الملكة في السويد.
- **قانون حرية الطباعة (TF)** الذي يتطرق الى ما يُسمح للمرء بكتابته في الصحف/الجرائد والكتب. في السويد يُسمح للمرء كتابة ما يريد طالما أن النصّ ليس اجرامياً.
- **القانون الأساسي لحرية التعبير (YGL)** الذي يتطرق الى ما يُسمح للمرء قوله في الاذاعة، التلفزيون، الافلام السينمائية وشبكة الانترنت. يُسمح للمرء في السويد أن يقول ما يريد، مع وجود بعض الاستثناءات. مثلاً لا يُسمح قول أشياء مهينة للآخرين. وقد يتعلّق الأمر بما يقوله المرء عن فرد في مجموعة.

أفكار وأحزاب سياسية

عندما تقوم بالتصويت (الاقتراع) فأنت تختار حزباً سياسياً ترغب بدعمه. الحزب السياسي هو منظمة فيها أعضاء لهم أفكاراً متشابهة ويرغبون بالتأثير في بلد ما. كل حزب لديه برنامج سياسي يُبين فيه أفكار الحزب عن كيفية تطوير المجتمع. العديد من الأحزاب السياسية الموجودة في يومنا هذا تأسست على أفكار ظهرت خلال القرن التاسع عشر.

الليبرالية

الكلمة اللاتينية *liber* تعني الحرية. الليبراليون الرواد (في القرن الثامن عشر) كانوا يريدون أشياءً من ضمنها حماية حقوق الناس وحرّياتهم. كانوا يريدون مثلاً حماية حرية التعبير والطباعة كي يستطيع الجميع ذكر أفكاره ومشاعره قولاً وكتابةً.

كما كان الليبراليون يريدون ازالة الرسوم والجمارك عند بيع وشراء الأشياء. وهكذا كانت التجارة ستنمو بين البلدان. وكان هذا جيداً للاقتصاد وتقليل أخطار اندلاع الحروب.

النزعة المحافظة

تتحدّر كلمة محافظ (konservativ) من الكلمة اللاتينية *conservare* التي تعني يُحافظ على، أو يُبقي. كان المحافظون الأوائل (في القرن الثامن عشر) يريدون حماية تاريخ بلدانهم الخاص، وتقاليدها ودينها. كانوا يريدون إبقاء السلطة بيد الملك، والكنيسة والنبلاء في المجتمع. أفكار مهمة في سياسات المحافظين هي إعاقة التغييرات السريعة في المجتمع والحفاظ على التقاليد انطلاقاً من العائلة والجماعات الدينية.

الأشراكية

كلمة اشتراكية (socialism) تأتي من الكلمة اللاتينية *socius* التي تعني رفيق. الأشراكيون الأوائل (في القرن الثامن عشر) كانوا يريدون حماية الطبقة العاملة وحقوقها. ولم يكونوا يريدون أن يمتلك القطاع الخاص المعامل والشركات الأخرى. بل كانوا يريدون بدلاً من ذلك أن يملك الناس سويةً تلك الشركات. أفكار مهمة في الاشتراكية هي مثلاً أن تكون هناك أكبر مساواة ممكنة بين الأفراد ومختلف المجموعات المجتمعة.

أيديولوجيات سياسية أخرى

ظهرت أيديولوجيات جديدة خلال القرن العشرين. وقد أثرت أفكارها على العالم كلّ بطرق مختلفة.

وُجدت نظرية المساواة بين الجنسين (Feminism) منذ وقت طويل لكنها أصبحت أقوى في القرن العشرين. يرى أنصار المساواة بين الجنسين أنه من الخطأ أن يكون للرجال سلطة أكبر من سلطة النساء في المجتمع. ويركّزون على تعزيز حقوق النساء السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

المحافظة على البيئة هي أفكار تتعلّق بالنظر الى الإنسان على أنه جزء من الطبيعة. أما المحافظة على البيئة سياسياً فتتعلّق باختيار العمل من أجل بيئة جيدة وتطوّر بيئوي مستدام.

القومية هي أفكار تتعلّق بالترابط بين أفراد أمةٍ ما. يريد القوميون الحفاظ على قوميتهم، وثقافتهم وتاريخهم. وينتقدون تمازج الثقافات.

الفاشية والنازية وُجدت منذ بداية القرن العشرين وترفع الحركتان شعارات من أجل أن تقود المجتمع نخبة قوية وليس سياسيين منتخبين ديمقراطياً. ولكلّ من النازية والفاشية على حدّ سواء أيديولوجيات قومية ترى أن ثقافتها الخاصة ذات قيمة أكبر من الثقافات الأخرى. كانت النازية قوية في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين عندما كان أدولف هتلر يقود البلد. وقد بدأ النازيون الحرب العالمية الثانية وقتلوا عدة ملايين من اليهود، الغجر، والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأشخاص آخرين كانوا يعارضون سياسة النازية.

أحزاب سياسية

الأحزاب السياسية لها دور ديموقراطي مهم وتمنح المنتخبين بدائل يقترعون عليها في انتخابات حرّة وامكانيات للتأثير، والاشترك في تحمّل المسؤولية. يمكن للأحزاب السياسية الحصول على دعم اقتصادي كي يستطيعوا العمل على المدى البعيد بدون الإضرار الى الاعتماد على مختلف الجهات المانحة. يمكن للأحزاب طلب الدعم الاقتصادي من لجنة دعم الأحزاب السياسية. يمنح الدعم للنشاطات العامة التي تقوم بها الأحزاب سواء كانت داخل البرلمان أو خارجه. تؤثر نتائج الانتخابات على مقادير المبالغ المالية التي تستحقها الأحزاب للحصول عليها.

الأحزاب الموجودة في البرلمان (الريكسداغ) في الدورة النيابية 2014-2018 هي حزب الوسط (C)، الليبراليون (L)، الديموقراطيون المسيحيون (KD)، حزب البيئة (MP)، حزب المحافظين (M)، الاشتراكيون الديموقراطيون (S)، ديموقراطيو السويد (SD) و حزب اليسار (V). بعد انتخابات 2014 قام الاشتراكيون الديموقراطيون وحزب البيئة بتشكيل الحكومة. أن رئيس الوزراء هو الاشتراكي الديموقراطي (S) ستيفان لوفين (Stefan Löfven).

وقد شكّلت بعض الأحزاب تعاوناً سياسياً أُطلق عليه التحالف. والأحزاب المنضوية في التحالف هي المحافظون، حزب الوسط، حزب الليبراليون والديموقراطيون المسيحيون. وكانت هذه هي الأحزاب التي تشكلت منها الحكومة سويةً خلال السنوات 2006-2014.

النظام الانتخابي السويدي

الأساس في مجتمع ديموقراطي هو أننا نستطيع انتخاب أي أشخاص سيمثلوننا في انتخابات عامّة. الانتخابات مهمة جداً لأن المواطنين يستطيعون التأثير أولاً وقبل كل شيء من خلال الانتخابات على السياسة النافذة.

الانتخابات والمشاركة الانتخابية

أنّ مشاركة أعداد كبيرة من الناس في الانتخابات تشير الى أن الكثيرين يثقون بالسياسيين والنظام الديموقراطي. واذا كان البرلمان (الريكسداغ)، مجالس الاقاليم/ المحافظات ومجالس البلديات سُنعتبر على أنها ممثلة للشعب بأكمله يجب أن يشارك في الانتخابات العامة عدد كافٍ ممن لهم حقّ التصويت. في السويد صوّت حوالي 86 بالمائة من الشعب في انتخابات البرلمان (الريكسداغ) 2014. في انتخابات مجالس المحافظات/ الاقاليم والبلديات كان الاقبال على مراكز الاقتراع منخفضاً الى حدّ ما. عندما تقوم بالتصويت تزداد فرصة أنتخاب شخصٍ يشاركك أفكارك ويصبح صاحب قرار في المجتمع.

صورة من مقَر
انتخابي حيث يقترع
الناس.



صورة: يوهنير

هنالك فروق كبيرة في المشاركة في الانتخابات بين مجموعات وأناس مختلفين. إذ يصوّت الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض ومستوى التعليم المنخفض في كثير من الأحيان أقل من أصحاب الدخل العالية والمستوى التعليمي العالي. كما أنّ نسبة مشاركة الشباب أقل من المسنين. كما أنّ المشاركة الانتخابية هي أقل لدى المولودين خارج السويد. يزداد الاهتمام بالتصويت على الأغلب كلما طالت فترة اقامة المرء في السويد.

الانتخابات العامّة

هنالك أربعة أنواع من الانتخابات العامة:

- الى البرلمان السويدي (ريكسداغن)
- الى مجلس محافظة المنطقة
- الى مجلس بلدي
- الى البرلمان الأوروبي

يصوّت المنتخبون لصالح حزب ويمكنهم في نفس الوقت التصويت لصالح أحد الأشخاص المرشحين الموجودين في بطاقة الاقتراع (التصويت الشخصي). ويمكن بالتأكيد التصويت لصالح أحزاب مختلفة في الانتخابات المختلفة.

النظام الديمقراطي في السويد تناسبى. وهذا يعني أن الأحزاب تحصل على ممثلين لها في الجمعية المنتخبة بالتناسب مع عدد الأصوات التي كسبتها. تُجرى الانتخابات العامة إلى البرلمان (ريكسداغ)، مجلس المحافظة المحلي و المجلس البلدي كل أربع سنوات في أيلول/سبتمبر. هذه الانتخابات تتم جميعها في نفس اليوم. تُجرى انتخابات برلمان الاتحاد الأوروبي كل خمس سنوات، وعادة ما يكون في حزيران/يونيو.

استفتاء شعبي

الاستفتاء الشعبي على المستوى الوطني أو الاقليمي أو المحلي يمنح السياسيين امكانية التعرف على آراء المواطنين بخصوص قضية سياسية ما. يوجد في السويد نوعان من الاستفتاءات تسري في عموم البلاد: إستفتاءات إستشارية وإستفتاءات حول موضوع يخص قانوناً أساسياً. الاستفتاء الشعبي الاستشاري ليس مُلزمًا. أي أن السياسيين يمكنهم إتخاذ قرار يتعارض مع نتائج الإستفتاء. أما الإستفتاء الشعبي حول موضوع يخص قانوناً أساسياً فيجرى بالتزامن مع انتخابات البرلمان (الريكسداغ) وهو مُلزم دائماً. ولكن لم يتم أبداً إجراء هذا النوع من الأستفتاءات في السويد.

وقد أجرت السويد آخر استفتاءٍ شعبي على المستوى الوطني في 2003. كان حينها حول ما اذا كانت السويد سوف تقوم بإستبدال الكرونة السويدية باليورو. وقد صوّت الشعب السويدي بلا. وعلى المستوى المحلي يتم مبدئياً اجراء استفتاءات في واحدة أو بعض البلديات كل عام. يمكن إجراء استفتاء شعبي استشاري بخصوص موضوع ما اذا طلب ذلك 10 بالمائة من اجمالي عدد المقترعين (ويسمى هذا مبادرة شعبية). ولا يتم اجراء استفتاء شعبي اذا عارض الاقتراح ثلثي أعضاء البلدية/ أو مجلس المحافظة/ مجلس الاقليم.

حق التصويت

من حقك التصويت في انتخابات البرلمان (الريكسداغ) اذا كنت مواطناً سويداً وتبلغ 18 عاماً.

من حقك التصويت في انتخابات برلمان الاتحاد الأوروبي اذا كنت تبلغ 18 عاماً و كنت مواطناً في دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (EU).

من حقك التصويت في انتخابات البلدية ومجلس المحافظة اذا كنت تبلغ 18 عاماً ومسجّل في قيد النفوس لمدة 3 سنوات على الأقل. لاحتياج لأن تكون مواطناً سويدياً ليحق لك التصويت في انتخابات البلدية ومجلس المحافظة ومجلس الاقليم.



صورة: ماركوس لوندسنيدت، يوهنير

قبل الانتخابات تُرسل سلطة الانتخابات (Valmyndigheten) بطاقة تصويت (röstkort) لجميع من يحق لهم التصويت. تُرسل بطاقة التصويت الى العنوان المسجل أنت فيه في قيد النفوس. ويجب أن تصطب بطاقة الهوية الشخصية ليُسمح لك بالتصويت.

وإذا كان من حَقِّك التصويت فيمكنك أيضاً أن تُنتخب في منصب سياسي. وهذا يعني أنه يمكن انتخابك كعضو في البرلمان (الريكسداغ)، مجلس المحافظة/مجلس الاقليم أو المجلس البلدي.

عندما تقوم بالتصويت (الاقتراع) فأنت تختار حزباً سياسياً ترغب بدعّمه. ويمكنك أيضاً وضع علامة على اسم الشخص الذي تريد دعمه. يُسمى هذا التصويت الشخصي.

في السويد يجري ما يُسمى بالاقتراع السري، الذي يعني أنك لا تحتاج الى إخبار الآخرين بالحزب الذي منحت صوتك له. فأولئك الذين يعملون في الانتخابات ويستلمون صوتك لا يمكنهم معرفة الحزب الذي قمت بالاقتراع لمصلحته.

عقبات أمام الأحزاب الصغيرة

لكي يدخل حزب ما الى البرلمان (الريكسداغ) يجب أن يكون الحزب قد حصل على أربعة بالمائة كحد أدنى من أصوات المقتربين في عموم البلاد واثني عشر بالمائة من أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية. لكي

يدخل حزب ما الى مجلس المحافظة أو الاقليم يجب أن يكون قد حصل على ثلاثة بالمائة على أقل تقدير من الأصوات. ويسري على انتخابات برلمان الاتحاد الأوروبي ذات الحاجز الذي يسري على انتخابات البرلمان (الريكسداغ)، أي أربعة بالمائة. سيتم وضع حواجز للأحزاب الصغيرة ابتداءً من انتخابات عام 2018 عند الانتخاب لمجالس البلديات. والحاجز هو إثنين أو ثلاثة بالمائة اعتماداً على عدد الدوائر الانتخابية في البلدية. هناك العديد من الأحزاب في السويد التي ليس لها مقاعد في البرلمان السويدي (الريكسداغ) ولكن لديها أعضاء ممثلين عنها في البلديات و مجالس المحافظات/الاقليم.

الديمقراطية ما بين الانتخابات وفي الحياة اليومية

من المهم لكل شخص أن يجعل صوته مسموعاً بعدة طرق وليس فقط من خلال الاقتراع في الانتخابات العامة.

يجب أن يحوز المواطنون على امكانات جيدة ليمكنهم ممارسة الرقابة، والاشترك والتأثير على عملية اتخاذ القرارات حتى في الفترة الفاصلة بين انتخابين وعندما يرغبون بالقيام بذلك. ويمكن للمرء القيام بذلك مثلاً بواسطة الاتصال بأحد السياسيين، أو التوقيع على عريضة جمع أسماء أو التظاهر.

ومن المهم أيضاً أن تتمكن من التأثير على القرارات التي تمسك شخصياً أو لها علاقة بحياتك اليومية. في العقود الأخيرة الماضية حاول الكثيرون زيادة نسبة المساهمة في اتخاذ القرارات في حياة العمل، وفي المدرسة، والعائلة، والجمعيات والمناطق السكنية.

أن زيادة الفرص المتاحة للنفوذ والتأثير في حياة العمل تعني أن الشركات أو المنظمات تحاول جعل المستخدمين مشاركين في العمل. يجب أن يكون للجميع نفس الفرص ليتمكنوا من التأثير على عملهم. ولكن مع ذلك مايزال الرئيس هو الذي يتخذ القرارات النهائية.

أن زيادة المشاركة والمساهمة في القرارات في المدرسة يعني محاولة تعليم الأطفال التفكير بشكل نقدي وأن يتحملوا مسؤولياتهم الخاصة. المعلم/المعلمة لا يقررون كل شيء. يمكن للتلاميذ المشاركة والتخطيط للتأهيل الدراسي.

إن زيادة المساهمة في اتخاذ القرارات في العائلة يمكن أن يعني ان المرء يريد جعل الأطفال مستقلين ولهم ثقة بأنفسهم. ويخطط بعض الآباء سوية مع أطفالهم ويسمحوا لهم بالمساهمة باتخاذ القرارات في العائلة.

وقد مارست العديد من الجمعيات في السويد أشكال عمل ديمقراطي منذ وقت طويل. ولديهم مثلاً قواعد تخص كيفية إجراء الاجتماعات وانتخابات الهيئة الادارية. من المهم أن يتمكن جميع الأعضاء من التصويت. أن صوت كل عضو متساوي في القيمة مع الآخرين.

المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار في المناطق السكنية تعني أن الساكنين في المنطقة يمكنهم المشاركة في اتخاذ القرارات. ويمكنهم مثلاً أن يشاركوا في اتخاذ قرارات حول تلك الاشياء التي يستعملونها سويةً في المنزل.

أسئلة للمناقشة الفصل 6

ماذا تعني الديمقراطية بالنسبة لك؟

كيف تلاحظ وجود الديمقراطية في حياتك؟

كيف يمكن مواجهة الفساد في مجتمع ديمقراطي؟

ماذا يعني لمجتمع ما وجود حرية تعبير؟

كيف يمكن إساءة استخدام حرية التعبير؟

لماذا من المهم أن يقول المرء وجهة نظره في نظام ديمقراطي؟

ماهي الأفكار السياسية التي يجب أن تقود المجتمع؟

بأي شكل تكون المساهمة الانتخابية مسألة ديمقراطية؟

لماذا من المهم التصويت في الانتخابات العامة؟

كيف يمكنك استخدام حقوقك الديمقراطية في حياتك اليومية؟

مالذي تود/ين تغييره في المجتمع؟

ماهي الطرق التي تجعل من السويد بلداً ديمقراطياً؟